

بصائر في الانتخابات

مجموعة مقالات ومنشورات

أبوفهر المسلم



حصاد فتنة البرلمانات

قال شيخُنا المُتفنّن الأبِيّ " سليمان العلوان " – فكَّ اللهُ أسْرَه –

وقد حدّثني بهذا، ودوّنتُه أمامه :

(إن الذين ولَجوا إلى هذه البرلمانات والمجالس، التي تَسنُّ من القوانين؛ مايخالف شريعة رب العالمين !

مُبرّرين ذلك بأن فيه مصلحة، وربما غلبَت مصالحُه على مفاسده ؛

فلن يُوفَّق هؤلاء ولا محالة !!

وأي مصلحة وإن عظمت؛ تكافيء ارتكاب مفسدة الشرك المتحققة بالدخول، تحت قبة مجلس يحكم بغير ماأنزل الله ؟!

بل إهدار المصالح الظنيّة وإن كثرت، مقابل الحفاظ على توحيد الله وعدم الشرك به في حُكمه؛

خيرٌ للناس، ومؤذنٌ بنصرتهم وتمكينهم، ولو بعد حين !

وهذا ما أثبته الواقع وشهد به الحسّ !

بل كثيرٌ ممن دخلوا هذه المجالس، بحُجة نصرة الشريعة، والحفاظ على الدين ؛

انسلخوا من الثوابت، وميَّعوا وبدَّلوا، وتغيَّرت أحوالهم، وفُتنوا بالزيّ الجديد).

قلتُ :

فكَّ الله أسْر شيخنا وعلماء المسلمين، وفكّ أسْر مُعتقَلينا، وأسْر كلّ قائم لله بحُجّة !

فما أفرسَ هؤلاء، وأبصرَهم بالحال والمآل !

وقد قال ذلك شيخُنا، في منتصف عام ١٤٣٤هـ. أي منذ عامين ونصف، ولَمَّا يحصل الانقلاب بعدُ بمصر !

وقد حصل الذي حذَّروا منه وأبصروه من بعيد، ورأى الناس بالعيان والبيان؛ صِدْق ذلك واقعًا مشهودًا .. والله المستعان !

وصارت آياتُ الله فيمن ولجوا إلى هذه البرلمانات، من أحزابٍ وجماعات وأعلام وقادة؛ بيّناتٍ رأْيَ عين ..يُبصرها القاصي والداني !

وقامَت حُجّة الله على كلّ مُجرِّبٍ أو مخدوع، وعلى كل تابعٍ أو متبوع!
فعلامَ يُعاودُ المُغيَّبون الكرَّة من جديد ؟!
والأمور لا تزداد – مع الوقت والأيام – إلا سوءًا وظلمًا وكفرانًا !
ولكن كما قال الله :

﴿وَمَا تُغْنِي الْآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾

للمُرشّحين نصيبٌ ... وللمُنتخِبين نصيبٌ ....

للمُرشّحين نصيبٌ من هذه :

﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴿٢٢٥﴾ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ﴾

وللمُنتخِبين نصيبٌ من تيك :

﴿ فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ فَأَطَاعُوهُ﴾

وللجميع أوفر حظّ من تلك :

﴿ أَوَلا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ لا يَتُوبُونَ وَلا هُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾



إلى مَن تعلّلوا لدخول البرلمانات والانتخابات؛ بأن ذلك سيأتي على الأمة بالخيرات، وسيُعالَج به كثيرٌ من الشرور والمَضرّات !

وأننا نأتي هذه المجالس الكفرية، إكراهًا ورغمًا، لا محبةً وطوعًا !
ونحن في كلّ ذلك .. كالمريض يأتي العلاج مُكرهًا؛ طلبًا للسلامة !
فإلى هؤلاء المُعذِّرين ومَن على شاكلتهم :

قال شيخ الإسلام رحمه الله في الفتاوى :

(والمسلمون وإن تنازعوا في جواز التداوي بالمُحرّمات ..
كالمَيتة والخنزير ؛
فلا يتنازعون في أن الكفر والشرك؛ لا يجوز التداوي به بحال !
لأن ذلك مُحرَّم في كل حال !
وليس هذا كالتكلُّم بـ – الكفر – عند الإكراه ... !
وفي الحقّ ما يُغني عن الباطل ... !
وفي الاستشفاء بما شرعه اللهُ ورسولُه؛ما يُغني عن الشرك وأهله)

قلتُ :

وفي الأثر وقد رُوي مرفوعًا إليه عليه السلام :

(إن الله لم يجعل شفاء أمّتي فيما حرم عليها).

والخير كلّه والشفا .. في قول ربّنا :

﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُواْ مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْراً لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتاً
وَإِذاً لَّآتَيْنَاهُم مِّن لَّدُنَّـا أَجْراً عَظِيماً
وَلَهَدَيْنَاهُمْ صِرَاطاً مُّسْتَقِيماً﴾

أعظم مفاسد الانتخابات والبرلمانات !!

إن أعظم مفاسد الانتخابات، والمجالس النيابية، والبرلمانات ؛

أنها القاعدة الرئيسة لسَنّ القوانين الوضعية، والتشريعات البشرية، التي تخالف وتُضادّ في عُظمها؛ شريعة الإسلام أصولًا وفروعًا، وتُهدر ما جاء فيها من تشريعاتٍ إلهية، وأحكام ربّانية !

مما يضطرّها إلى استبدال شريعة الإسلام وتركها، وإحلال تشريعاتٍ بشرية من وضع الإنسان مكانها !

هذه التشريعات والقوانين البشرية؛ لا تتقيّد بالشريعة في شيء، ولا تعتبر بها أصلًا في وضع موادّها ودساتيرها – إلا نذرًا يسيرًا يحصل موافقةً لا قصدًا – !

ومن هاهنا .. تحصل المعارضة الواضحة والمُحادّة الصريحة، بين الشريعة الإسلامية، والأحكام الوضعية التي تسنّها تلك المجالس النيابية، حيث نجد بالتفحّص :

أن الشريعة الإسلامية في هذه النُّظم والمجالس النيابية؛ قد أُهدِرت تمامًا، وأهدرَت أحكامها التي عُنيت بحفظ الضرورات الخمس – الدين النفس والمال والعرض والعقل –! وحلّ محلها قوانين غربية كُفرية، فرنسية وأمريكية وأسبانية ... إلخ، تتشكّل منها دساتير وقوانين، تُحلّ ما حرّم الله، وتُحرّم ما أحلّه، وتحكم بغير ما أنزل، وتتفنّن في تضييع وإهدار الضرورات الخمس، التي جاءت الشريعة الإسلامية بحفظها !

مما يترتب عليه؛ انسلاخ المسلمين من شريعتهم ودينهم، وتعطيل ما خاطبهم الله به من أحكام وتشريعات، بل ويؤول الأمر إلى تشويه هذه الشريعة، وما جاءت به من حدود وتشريعات وأحكام، حتى يصل الأمر إلى الإقرار بعدم صلاحية هذه الشريعة أصلًا، للحكم والتطبيق في هذه الأزمان وتيك البلدان !

وهذا كلّه من الكفر البواح في دين المسلمين، ولا يجوز للمسلمين بحال؛ التحاكم إلى هكذا قوانين، ولا المشاركة بأيّ وسيلة في تيك المجالس النيابية، التي تسنّ ذلك وتعتقد أحقيّته، وأنه الأصلح والأنسب لمصالح البلاد والعباد !

بل يجب على المسلمين؛ إبطال هذه القوانين والمحاكم الوضعية، وخلع كلّ من يُحكّمها في ديار المسلمين.

فدونكم أقوال العلماء في تحكيم القوانين الوضعية، وكون ذلك من الكفر البواح، داخلًا في مُسمّى الطاغوت !

تحكيم القوانين الوضعية .. كفرٌ بواح، وهو من حكم الجاهلية، وداخل في الطاغوت وشرك الربوبية، ويجب نقضه بالإجماع !!

كلُّ حُكمٍ بغير ما أنزل الله؛ هو من حُكمُ الجاهلية !

فعند قوله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾

قال ابن كثير رحمه الله، في تفسيره:

(فسمَّى كلَّ حكم غير حكم الله؛ حكم جاهلية).

وقال الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله، في تحكيم القوانين:

(ليس بعد حُكم الله تعالى إلا حُكم الجاهلية !

والمُوضّح أن القانونيين؛ من زمرة أهل الجاهلية، شاؤوا أم أبوا؛ بل هم أسوأ منهم حالًا، وأكذب منهم مقالًا ... حيث يزعمون الإيمان بما جاء به الرسول، ويناقضون، ويريدون أن يتخذوا بين ذلك سبيلًا، وقد قال الله تعالى في أمثال هؤلاء:

﴿أُولَـئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقّاً وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَاباً مُهِيناً﴾).

وكل حُكم بغير ما أنزل؛ هو من شرك الربوبية، تابعًا ومتبوعًا !

قال الشنقيطي رحمه الله، في تفسيره:

(وذلك واضح في أن غير الله لا يتصف بصفات التحليل ولا التحريم،

ولمّا كان التشريع وجميع الأحكام – شرعية كانت أو كونية قدرية – ؛

من خصائص الربوبية ... كان كلُّ من اتبع تشريعًا غير تشريع الله؛ قد اتخذ ذلك المشرِّع ربًّا، وأشركه مع الله ... !

وعلى كل حال؛ فلا شك أن كل من أطاع غير الله في تشريعٍ مخالف لما شرعه الله؛ فقد أشرك به مع الله، كما يدل لذلك قوله:

﴿وكذلك زَين لكثيرٍ من المشركين قتلَ أولادهم شركاؤهم﴾

فسماهم شركاء لما أطاعوهم في قتل الأولاد).

تحكيم القوانين الوضعية؛ كفرٌ بواح، والحاكم بها طاغوت !

قال الشيخ أحمد شاكر في عمدة التفسير، وكلمة الحق :

(إن الأمر في هذه القوانين الوضعية؛ واضحٌ وضوح الشمس؛ هي كفرٌ بَواح، لا خفاء فيه ولا مُداراة).

(ولا عذر لأحدٍ ممن ينتسب للإسلام ـ كائنًا من كان ـ في العمل بها، أو الخضوعِ لها، أو إقرارها).

وقال الشنقيطي رحمه الله، في تفسيره :

(فتحكيم هذا النوع من النظام، في أنفُس المجتمع وأموالهم وأعراضهم،وأنسابهم وأديانهم؛ كفرٌ بخالق السماوات والأرض).

وقال الشيخ الرشيد رحمه الله :

(فكلُّ حكمٍ سوى حكمه؛ فهو باطل مردود، وكل حاكم بغير حكمه، وحكم رسوله؛ فهو طاغوت كافر بالله). التنبيهات السّنيّة

لذا يجب نقض الحكم بغير ما أنزل الله بالإجماع، ولو بالاقتتال !

قال ابن تيمية رحمه الله، في الفتاوى :

(والحكم بما أنزل الله؛ فيه صلاح الدنيا والآخرة، والحكم بغير ما أنزل الله؛ فيه فساد الدنيا والآخرة. فيجب نقضه بالإجماع ... !

فمن أجاز اتباعَ شريعةٍ غير شريعة الإسلام؛ وجب خلعُه، وانحلَّت بَيعتُه، وحَرمت طاعتُه؛ لأنه في مثل هذه الحالة؛ يستحق وصف الكفر ... وكل طائفة خرجت عن شريعةٍ من شرائع الإسلام الظاهرة المتواترة؛ فإنه يجب قتالها باتفاق أئمة المسلمين، وإن تكلمت بالشهادتين ... وكذلك إن امتنعوا عن تحريم الفواحش أو الزنا أو الميسر أو الخمر، أو غير ذلك من محرمات الشريعة !

وكذلك إن امتنعوا عن الحكم في الدماء والأموال والأعراض والأبضاع ونحوه، بحكم الكتاب والسنة !

وكذلك إن امتنعوا عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وجهاد الكفار ...

قال الله تعالى:

﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾

فإذا كان بعض الدين لله، وبعضه لغير الله؛ وجب القتال حتى يكون كله لله).

قلتُ :

وهذا كلّه في غير قوانين الدنيا، التي لا تعارض الشرع بحال !

فإذا كان هذا هو حُكم شريعتنا، في تحكيم القوانين الوضعية، ومن حكم بها، أو رضيها ولم يُنكرها ؛

أفيجوز والحالة هذه؛ أن نُمكّن لمن يسنّها، أو يجعلها مهيمنةً على دين المسلمين وأنفسهم وأعراضهم، من خلال تلك الانتخابات والبرلمانات ؟!

مع العلم أننا نأتي ذلك؛ طوعًا ورغَبًا .. انشراحًا وفرحًا !

فأيُّ جُرمٍ أعظم من هذا وأشنع .. وأقبح منه وأفظع ؟!!

بل الواجب المُتعيّن :

هو البراءة منها ظاهرًا وباطنًا، ونقضها، وخلع من يحكم بها، وعدم التمكين لمجالسها ودُورها، وتعطيل كلّ سبيلٍ يُوصِل إليها !

والله غالبٌ على أمره !

البلاد التي تُحكّم القوانين الوضعية؛ بلاد جاهليّة غير إسلامية، تجب الهجرة منها، وحُكومتُها حكومة طاغُوتية !!

سُئل الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله:

هل تجب الهجرة من بلاد المسلمين، التي يُحكم فيها بالقانون ؟!

فأجاب : البلد التي يُحكم فيها بالقانون؛ ليست بلدَ إسلام، وتجبُ الهجرة منها).

مجموع الرسائل والمسائل

وقال ابنُ باز رحمه الله، في نقد القومية العربية :

(كلُّ دولة لا تَحكم بشرعِ الله، ولا تنصاع لحكم الله؛ فهي دولةٌ جاهليةٌ كافرةٌ ظالمةٌ فاسقة، بنصّ هذه الآيات المُحكمَات، يجبُ على أهلِ الإسلام؛ بغضُها ومعاداتُها في الله، وتَحرم عليهم مودتُها وموالاتُها، حتى تؤمنَ بالله وحدَه، وتُحكِّم شريعتَه).

ومن فتاوى اللجنة الدائمة بالسعودية :

الفتوى رقم (٧٧٩٦) :

س: لعلكم على علمٍ بأن حكومتنا علمانية،لا تهتمّ بالدّين، وهي تحكم البلادَ على دستورٍ اشترك في ترتيبه المسلمون والمسيحيون!

والسؤال: هل يجوز لنا أن نُسمّي الحكومةَ؛ بحكومةٍ إسلامية ؟!

أو نقول إنها كافرة ؟!

ج: إذا كانت تحكم بغير ما أنزل الله؛ فالحكومةُ غير إسلامية).

الفتوى رقم (٨٠٠٨) :

س: ما معنى الطاغوت عمومًا ؟ وهل يَدخل كما قال ابن كثير: "طاغوتُ كل قوم؛ من يتحاكمون إليه دون الله"، لكي نصل إلى تكفير الحاكم والمتحاكمين إليه، حال كونه لا يَحكم بشرعه سبحانه ؟!

ج: والمراد بالطاغوت في الآية:

كل ما عدَل عن كتاب الله تعالى، وسُنة نبيه صلى الله عليه وسلم؛ إلى التحاكم إليه، من نُظمٍ وقوانين وضعيةٍ، أو تقاليد وعاداتٍ مُتوارَثة، أو رؤساء قبائل، ليفصل بينهم بذلك، أو بما يراهُ زعيمُ الجماعة أو الكاهن. ومن ذلك يتبين: أن النُّظم التي وُضعت ليُتحاكم إليها مضاهاةً لتشريع الله؛ داخلةٌ في معنى الطاغوت).

المُفتون: (عبدالله بن قعود– عبدالله بن غديان – عبدالرزاق عفيفي – عبدالعزيز بن باز).

وقال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله، في كلمة الحق :

(فليس في مصر حكومةٌ دينية، والحكومةُ القائمة . أعني نُظم الدولة . لا تُطبق المبادئ الشرعية حقًا وصدقًا، بل لا تطبقها كذبًا وزورًا، **بل أقول أكثر من هذا:**

إن النصَّ في الدستور على أن دين الدولة الإسلام؛ لا يُمثل حقيقةً واقعة، إنما هو خيالٌ ووَهم،كبعض ما اقتبَسنا من سخافاتِ أوروبة في الخيال والتمثيل. والمصريون لا يَعيشون في مجتمعٍ شرعي، تُطبق فيه أحكامُ الدين الحنيف).

قلتُ:

وقد تُوفي الشيخ شاكر رحمه الله سنة (١٣٧٧هـ)، أي قبل قُرابة خمسين عامًا، وما ازداد الأمرُ بعد الشيخ إلا سوءًا، وإلى الله المُشتكى !

أفيتسنّى للمسلمين بعد ذا؛ انتخاب أشخاص، وإنشاء قاعات وبرلمانات، في بلاد المسلمين؛ ليُحكّموا فيها تشريعاتٍ تحكم بغير ما أنزل الله، وتجعل لنفسها من قوانين الكافرين والمشركين؛ شرعةً ومنهاجًا ؟!

ثمّ يتباهون بعد ذلك ويتغنّون؛ بالتقدّم والحضارة والإنجاز، ويزعمون أنهم بذلك؛ يقطعون أميالًا على صراط الله المستقيم !!

فهذا هُو حُكم البلد، والحُكومة، التي تَحكم بالقوانين الوضعية !!

وأما حكم أهل هذه البلد؛ فيَختلفون في الحُكم،كلّ بحسب اعتقاده ورضَاه، وهو ماسنبيِّنُه في منشورنا القادم بإذن الله.

التحاكم إلى المحاكم والقوانين الوضعية، حالاتُه .. وحُكم أعيانه !!

قد قدَّمنا .. أن الحكم بما أنزل الله؛ من التوحيد، وأن الحُكم بغير ما أنزل؛ من الطاغوت، وكفرٌ أكبر مُخرجٌ مِن المِلَّة.. وعليه :

فلا يَجوز لمسلمٍ؛ أن يتحاكم إلى هذه القوانين الوضعية، والمحاكم الطاغوتية التي تحكم بغير ما أنزل الله، وتُحلّ الحرام، وتُحرّم الحلال! لأنه حينئذٍ ؛

ينتقض إيمانه؛ لاتخاذه ربًّا وشريكًا من دون الله، في طاعته وحُكمه !

ولنَسُق شيئًا من أقوال العلماء بأدلتها في ذلك :

ففي قوله تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أحبَارهم ورُهبَانهم أربابًا مِن دون الله﴾

قال حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما :

(أمَا إنهم لم يكونوا يَصومون لهم، ولا يُصلون لهم، ولكنهم كانوا إذا أحلّوا لهم شيئًا؛ استحلّوه، وإذا حرَّموا عليهم شيئًا أحلَّه الله لهم؛ حرَّموه، فتلك كانت رُبوبيتُهم).

وقال أبوالعالية:

(قالوا: ما أمَرونا به ائتمَرنا، وما نَهونا عنا انتهَينا، وهم يجدون في كتاب الله؛ ما أُمِروا به، وما نُهوا عنه، فاستنصَحوا الرجال، ونبذوا كتابَ الله وراءَ ظهورِهم). تفسير الطبري

وقال ابن تيمية رحمه الله، في الفتاوى :

(**وقوله تعالى:** ﴿فلا وربّك لا يؤمِنون حتى يُحكِّموك فيما شَجر بينَهم ثُم لا يجِدوا فى أنفسِهم حرجًا مما قضيتَ ويُسلِّموا تسليمًا﴾.

فيجب على المسلمين؛ أن يُحكِّموا اللهَ ورسولَه في كلِّ ما شَجر بينهم، ومَن حَكم بحُكمٍ ... مما يُخالف شرعَ اللهِ ورسولِه، وحُكمَ اللهِ ورسولِه، وهو يعلم ذلك؛ فهو من جنس التتار، الذين يُقدمون حُكم " الياسق " على حُكم الله ورسوله).

وقال ابن كثير رحمه الله، في تفسيره، والبداية والنهاية :

(فمَن ترك الشرعَ المُحكم، المُنزل على محمد بن عبد الله خاتم الأنبياء، وتحاكَم إلى

غيره، من الشرائع المنسوخة؛ كفَر .. فكيف بمَن تحاكَم إلى "الياسق" وقدَّمها عليه ؟! من فعل ذلك؛ كفر بإجماع المسلمين).

وقال الشنقيطي رحمه الله، في تفسيره أضواء البيان، والمُذكرة :

(كلُّ مَن اتبع تشريعًا غير تشريع الله؛ قد اتخَذ ذلك المُشرِّع ربًّا، وأشركه مع الله ... فلا شك أن كل مَن أطاع غيرَ الله في تشريعٍ مخالفٍ لما شرعه اللهُ؛ فقد أشرك به مع الله، كما يدُل لذلك قوله:

﴿وكذلك زَين لكثيرٍ من المشركين قتلَ أولادهم شُركاؤُهم﴾

فسمَّاهم شركاء؛ لمَّا أطاعوهم في قتل الأولاد).

وجاء في فتاوى اللجنة الدائمة بالسعودية، الفتوى رقم (٥٢٣٦) :

س: نحن نعيش تحت حكومة غير مسلمة، وهي تحكم بالقانون الوضعي، فهل لنا أن نرفع إليها قضايانا ؟!

ج: لا يجوز للمسلم أن يتحاكم إلى حكومة غير مسلمة !

قال تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾

وهذا واضح ولله الحمد).

وقال الشيخ صالح آل الشيخ، في التمهيد :

(المُشرِّع، ومَن أطاعه في جعْل الحلال حرامًا، والحرام حلالًا، ومُناقضةِ شرع الله؛ هذا كافر. ومَن أطاعه في ذلك؛ فقد اتخذه ربًا من دون الله).

(فالأمر بالكفر بالتحاكم إلى الطاغوت؛ أمرٌ واجب، ومِن إفراد التوحيد، ومن إفراد تعظيم الله – جل وعلا – في ربوبيته.

فمَن تحاكم إلى الطاغوت بإرادته؛ فقد انتفى عنه الإيمان أصلًا ...

فمَن حاكم إلى شرائع الجاهلية؛ فقد حكَّم البشر، ومعنى ذلك؛ أنه اتخذه مُطاعًا من دون الله، أو جَعله شريكًا لله – جلّ وعلا – في عبادة الطاعة).

وقال الشيخ أحمد شاكر، في عمدة التفسير، وكلمة الحق :

(إن الأمرَ في هذه القوانين الوضعية؛ واضحٌ وضوح الشمس؛ هي كفرٌ بواح، لا خفاء فيه ولا مداراة).

(ولا عُذر لأحدٍ ممن ينتسب للإسلام...في العمل بها، أو الخضوع لها، أو إقرارها...لا يجوز لمسلمٍ أن يعتنق هذا الدين الجديد ـ الياسق العصري ـ القوانين الأوربية، ولا أن يُرسل أبناءه لتَعلّم هذا الدين، واعتناقه واعتقاده، والعمل به،فهو الذي مكَّن لهذه القوانين من بلاد المسلمين).

وقال الشيخ ابن عثيمين في مجموع فتاويه، وشرح الرياض :

(إن الحُكم بما أنزل الله؛ من توحيد الربوبية؛ لأنه تنفيذٌ لحُكم الله،

الذي هو مُقتضى ربوبيته، وكمال مُلكه وتصرُّفه؛ ولهذا سمَّى اللهُ المَتبوعين في غير ما أنزل الله؛ أربابًا لمُتبعيهم، فقال :

﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾...حيث جَعلوا مُشرِّعين مع الله، وسمَّى المُتبِعين عُبَّادًا، حيث إنهم ذَلُّوا لهم، وأطاعوهم في مخالفة حكم الله ... !

وقد قال عديّ بن حاتم، لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

إنهم لم يَعبدوهم، فقال النبي عَلَيْهِ السلام:"بل إنهم حرَّموا عليهم الحلالَ، وأحلُّوا لهم الحرامَ، فاتبَعوهم، فذلك عبادتُهم إياهم).



موقف المسلم من المحاكم الوضعية، وبرلمانات سنّ القوانين !

بناءً على ماسبق بيانه، من خطورة تحكيم القوانين الوضعية، والحكم بغير ما أنزل الله، وكون ذلك كفرًا بواحًا، وطاغوتًا يُشرّع من دون الله، يجب نقضه، ومنابذة القائمين عليه ؛ فيلزم المسلم على ذلك فَهْم الآتي بيانُه :

- يلزم المُسلم التحاكم إلى شرعِ الله لا غير ،وأن يُذعِن إليه ويرضَى به متى دُعيَ إليه ! ولا يجوز بحال التحاكم إلى المحاكم الوضعية .. فذاك شركٌ أكبر في الربوبية، وكفرٌ مخرجٌ من الملّة نوعًا وعينًا، خاصةً مع الفرح والإقرار بذلك والرضا به ! وليس في ذلك كلّ عذر يكون مقبولًا، ولا كل تأويل يكون سائغًا، إلا بشروطه !
- مشاركتك الانتخابية في هذه البرلمانات الوضعية المشؤمة؛ هي إعانة على الكفر والشرك وتمكين الطاغوت، وتنحية شرع الله، وإهدار أحكام كتابه المُنزّل .. وحظُّك من ذلك على قدْر إعانتك !
- على كلّ مُسلمٍ مقيمٍ ببلدٍ تَحكم بالقوانين الوضعية، أن يُهاجر منها ما استطاع إلى ذلك سبيلًا، وإلَّا فهو معذور حتى يجد سبيلًا !

قال ابن عبدالبرّ في التمهيد :

(وكيف يجوز لمسلمٍ؛ المُقام في دارٍ تجري عليه فيها أحكامُ الكفر، وتكون كلمتُه فيها سُفلى ويدُه،وهو مسلم ؟! هذا لا يجوز لأحد)

وسُئل الشيخ محمد بن إبراهيم، في رسائله وفتاويه :

(هل تجب الهجرة من بلاد المسلمين،التي يُحكم فيها بالقانون؟!فأجاب : البلد التي يُحكم فيها بالقانون؛ ليست بلدَ إسلام، وتجبُ الهجرة منها).

- مَن كان له مَظلمة عند غيره؛ فليَتق اللّهَ ربَّه، وليتحاكم إلى شرع الله حيث كان، فإن لم يجد محاكمَ شرعية؛ فليأتِ أهلَ العلم الربَّانيين في بَلده، وليُحكّمهم في مَظلمته، فإن لم يجد، وكانت المَظلمة في أمرٍ عظيم لا يستطيع معه الصبر، بل ربَّما جرَّ الصبرُ إلى إفسادٍ أعظم، ولَم يجد سبيلًا إلا المَحاكم الوضعية ؛

فقد رخَّصَ في ذلك بعض أهل العلم بشروط :

الأول: أن يكون كارهًا لذلك، مُبغِضًا له، مُظهرًا الإنكار، مُعلنًا الضرورة.

الثاني: ألا يأخذ أكثر من حقّه، فلَه حقُّ مظلمتِه فقط.

الثالث: أن يقصد ردَّ المظلمة عن نفسه لا إجراء العقوبة، طالما أنها مُخالفة للشرع.

الرابع: أن يكون مُكرهًا، أو مُضطرًا، ولا سبيل له إلا ذلك.

والذي حمل هؤلاء العلماء على ذلك :

عموم البلوى، واعتبار العَجز، وتقليص الفساد، ودفع شرٍّ أكبر.

ولكنّي أتديّن لله في هذه المسألة :

أنني لا أرى التحاكم إلى هذه القوانين الطاغوتية، ولو مع هذه الشروط، فلأن تذهب دنيا الرجل وماله ومتاعه؛ خيرٌ له من إقرار حُكم الطاغوت .. والحَلّ إنما يكون بالسَّعي لإزالة حكم الطاغوت، لا الرضوخ له بحُجَّة عموم البلوى، والعجز ... إلخ.

وحتى يُزال الطاغوت؛ فعلى المسلم الأخذ بالأسباب الشرعيّة، وعمل ما يُستطاع، كلٌّ بحسبه، والتصبُّر والاحتساب هو عبادة وقته ذا !

وإلا فلَه مندوحة وسعة في القول الأوّل بشروطه !

أو يُهاجر إن استطاع، إلى بلدٍ تُحكّم الشرعَ، أو بعضَه فيكون أهون،

فالشرّ بعضه أهون من بعض.

- كلّ ماكنتَ مُكرَهًا عليه؛ فلا حرجَ عليك في إتيانه، مع عدم رضاك بذلك، وانشراحك صدرًا له !

  مثل: عقد الزواج، والطلاق، والهُويَّة، وجوازات السفر، وشهادة الميلاد، والوفاة ... إلخ، حتى يُيسّر الله بالفتح أو أمرٍ من عنده !

وفي الجملة :

كلُّ ما أمكنك من ذلك؛ البُعدُ عنه، وكنتَ فيه مُختارًا، أو مستطيعًا لحِيلة؛ فلا يجوز لك الإقدامُ عليه عن طريق هذه المحاكم!

وكلُّ ما أُكرِهتَ عليه، ولم تَشرح به صدرًا؛ فالرجاء أن يَتجاوز الله عنه!

ويَلزمُ على كلِّ حال؛ سؤالُ أهل العلم الربانيين، في كلّ ما يَعرض لك من ذلك .. والله وليُّنا وهو المستعان !

هل يعمل حزب النور لحفظ الشريعة .. أم أنه حاميها وحراميها ؟!!

لطالما تغنَّى هذا الحزب المشؤم مُتذرِّعًا، بالقضية الإسلامية، والحفاظ على الشريعة وحُرماتها، ولطالما خدَّر الشباب خاصةً المُنتسبين للسُّنة وأهلها، تجاه المشروع الإسلامي وتحدّياته؛ بوعودٍ وتطمينات، وآمالٍ وطموحات، بل وخدّرهم أحيانًا بمخاوف وتهديدات، وتوعّداتٍ وتحذيرات !

حتى أفاق كلّ مخدوعٍ وغافل، على الأفلام والأحلام والأوهام !

كسرابٍ بِقيعةٍ يَحسبُه الظمآنُ ماءً حتى إذا جاءَه لم يجده شيئًا !

وطبعًا لا زال هناك مُغيّبون .. ينتظرون الماء !

ما يعنينا هاهنا .. هي إحدى القضايا، بل أعظمها على الإطلاق، التي ظهر الحزب بعد الثورة مباشرةً؛ كحامي حماها، والمناضل الأوّل عن حُرمتها، فعقدوا للدفاع عنها؛ المؤتمرات والمجامع والمحافل، وجيّشوا الجيوش، وحشدوا الحشود !

وعلى بساط القضية؛ ركب الحزب، وطار هنا وهناك !

ولأجلها دخل الانتخابات، ونزع القميص، وارتدى بدلة العضو المُوقّر، ودهس عُظم مبادئه، ثم سار في ركاب العلمانيين والديمقراطيين،

وخادع أهل كلّ اتجاه، وتلوّن كلّ لون، وتقلّب مع الجوّ .. كلّ على حسب ريحه وهواه !

فعَاون الظالم، ولفَّق للمظلوم، ورأى إسلام الديمقراطية بعد كُفرها، وتقَهقر في ولائه وبرائه على إثرها، وألجم لسانَه عن النصارى، ورأى الطاغوت متغلّبًا بعد أن كان كافرًا، واختاره بعد استخارةٍ تعبّدًا، وانقلب معه لأجل ١٤ تاكسي، واحتلال أمريكا مصرَ بتخطيط "مرسي"، وصار مرجعه في كلّ نائبة؛ الدستور، بعد أن كان وضعيًّا كياسق التتار والمغول، حتى حارب لأجل "إلهام"، ورأى الخلافَ سائغًا في الغناء والكمَان، وشاهد فيلم المصلحة، وبرَّر كشف شفايف المُنقّبة !

والآن يستعدّ لإعادة المَشهد، والتصوير للمرة الثانية أكشن !

ويُحاول ثانيةً جذب المجاذيب، ويُلوّح بنفس شعارات الأمس القريب، ويمتطي ثانيةً

الجواد المَهيب، ليَظهر بدَور حامي الحِمى من جديد، ويُدافع عن القضية التائهة .. كما تاهَت الآن أثناء مقالِنا !

إنها قضيّة: (الشريعة الإسلامية والمادّة الثانية) !!

فهل الحزب في كلّ ذلك .. نجح في ردّ القضية من متاهتها إلى خِدرها ؟!!

وهل حماها حقًّا، من أيدي أعدائها، ومن خطّط للمساس بها ؟!

أم أنه صار حاميها وحراميها ؟!!



هدية الشيخ "المقدّم" لأهله وعشيرته، بحزب النور !
وهديّة برهامي لبرهامي !

في هدية "المقدّم" وبرقيّته تلك، ينسف بها كلّ دعاواهم الحاليّة، ويجعل مزاعمهم هباءً منثورًا، ويهتك حجاب تستّرهم وتذرّعهم، بالمادة الثانية التي طالما تغنّوا بها ولا زالوا، ويأتي بنيانهم من القواعد !

وقد كتبها "المقدّم" ودوّنها، منذ أكثر من عشرين عامًا، ضمن مقالاته الموسومة بـ " مسائل الإيمان والكفر " !

يقول "المقدّم" :

(ونشير بهذه المناسبة إلى عبارة :

(الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع) !

فهذه العبارة تنافي العقيدة الإسلامية تمامًا؛ إذ إنها تساوي القول بأن الله عزّ وجلّ، هو الخالق الرئيس لهذا الكون !

فهل يُقبل أن الله هو الخالق الرئيس ؟!

إن الله تعالى كما له الخلق؛ له –أيضًا– الأمر .. فكما أنه لا يصح أن تقول: الله هو الخالق الرئيس، كذلك لا يصح أن تقول: شريعة الله هي الشريعة الرئيسة للقوانين).

قلتُ: ومفاد كلامه .. أن القول بأن الله هو الخالق الرئيس؛ يتضمّن الإقرار بوجود آلهة خالقين غير الله، وكذلك القول بأن الشريعة هي المصدر الرئيسي؛ يتضمن وجود مصادر أخرى !!

وهذه المشاركة لا شكّ تُعارض التوحيد والتفرّد الذي هو حقّ الله، وأتت به هذه الشريعة، بل وأتت ببطلان هذه المشاركة !

فعلامَ يُنافح ويصول ويجول، هذا الحزب إذًا ؟!

وبم يتباهى ويفتخر، ويتصدّر ويستعر، ويجعل من نفسه نائبًا وواصيًا على الأمّة وأهلها ؟!

أمِن أجل مادّة شركيّة .. على رأي "المُقدّم" ؟!

أم من أجل مادة كارتونية على رأي "برهامي" .. ؟!

نعم "برهامي" يراها مادة كارتونية هشَّة غير مُقدّمَة ولا مُفعّلة .. بل ووجود هذه المادة بالدستور المصري؛ لا يشفع لمصر ليُطلق عليها " دولة إسلامية "، لأنها غير مُطبِّقة لهذه المادة حقيقةً، لذا فمصر غير إسلامية، ولا يجوز جمع الزكاة فيها من المسلمين !

وهاكم رابط الفيديو في سنة ٢٠٠٩ :

https://www.youtube.com/watch?v=B٦٢CedxEWSo

وهما في ذلك؛ متّبعان للشيخ أحمد شاكر رحمه الله !

وقد كانوا ينشرون كلامه هذا، ويعتضدون به، ويركنون إليه !

حيث قال منذ أكثر من خمسين عامًا، في رسالته "كلمة الحق " :

(فليس في مصر حكومة دينية، والحكومة القائمة . أعني نُظم الدولة . لا تطبق المبادئ الشرعية حقًا وصدقًا، بل لا تطبقها كذبًا وزورًا،

بل أقول أكثر من هذا :

إن النص في الدستور على أن دين الدولة الإسلام، لا يُمثل حقيقة واقعة .. إنما هو خيال ووهم، كبعض ما اقتبسنا من سخافات أوروبة في الخيال والتمثيل، والمصريون لا يعيشون في مجتمع شرعي تُطبق فيه أحكام الدين الحنيف).

فإنّا لله وإنا إليه راجعون !

علامَ إذًا تنازل هؤلاء عن ثوابتهم، وانتكسوا في مبادئهم ؟!

وملؤا الدنيا ضجيجًا وتطبيلًا .. بالمادة الثانية، وأوهموا الناس غرورًا بحماية الدّين وأهله من خلالها ؟!!

والله إنها لجريمةٌ نكراء لا تُغتفَر .. والله الموعد والمستعان !

ولك أن تتخيّل .. إذا فرَّغنا إذًا دستور البرلمان الذي يكون بالانتخاب، من هذه المادة على طريقتهم، وأنها لا تُسمن ولا تُغني من جوع .. تُرى ماذا يتبقّى لنا من دين وشريعة بهذا الدستور ؟!

طبيعي جدا .. ألا يتبقى إلا القوانين الوضعية، وتحليل الحرام، وتحريم الحلال، والحكم بغير ما أنزل الله !

وهذا في أبجديّات هذا الحزب؛ من الكفر الأكبر البواح !

فهل يجدر إذًا بحزبٍ يدَّعي نُصرة الإسلام وشريعته، أن يشارك في هكذا انتخاباتٍ وبرلمانات ؟!

وقد كانوا من قبل، ينصبون العداء والحرب الضروس مع الإخوان، أيام الطاغوت "مبارك"، لمشاركتهم في مثل هذه الانتخابات !

بل ويُعدّدون المفاسد العظام من جرّاء ذلك، وما جَنته البرلمانات من كُفريّات وتمييعات وويلات، أتت بخراب البلاد، وفساد دين العباد !

وهذا "برهامي" في نسخته القديمة، يشهد بهذا كلّه :

https://www.facebook.com/anasabu٢٢٤/videos/٥١٤٤٠٠٦٠٥٣٦٩٥١١/?hc_location=ufi

ومن هاهنا .. يتنبَّأ "المقدّم" في رسالته التي أشرنا إليها، بوقوعِ جريمة مُفجعة للدين وأهله، بدخول هذه البرلمانات، وتحكيم هكذا قوانين .. **فيقول :**

(فالمسألة هنا ليست مسألة خطأ في التطبيق أو خطأ عارض .. بل هي مسألة مبدأ !

فحين يحصل التخلّي عن أصل تحكيم الشريعة، وإبطال تحكيمها في أغلب شئون الحياة والدولة، وتنكيس راية الشريعة تمامًا، ثم استبدال راية الشريعة براية القوانين الوضعية الجاهلية، لتصبح هي بدل الشريعة الإسلامية ... ؛

فإن ذلك لا يتضمن عدم الحكم بما أنزل الله بتعطيله وإبطاله فحَسب .. بل يتضمن جريمة أخرى، هي الإباحة العامة للحكم بغير ما أنزل الله! فما بالك لو انضم إليه الإلزام القسري، أي: إلزام الأمة جميعها بالتحاكم إلى هذه القوانين الجاهلية ؟!!

وليس الأمر إلى هذا الحد، بل يُفتن كل مَن تمرّد على هذه القوانين، أو حاول تغييرها حتى ولو كان قاضيًا).

قلتُ :

فإلى الله المُشتكى من هؤلاء الأدعياء الكذبَة، الذين نافقوا المُتجبّرين، وخدعوا الصالحين، وغرّروا بالشباب المُتحمسين !

ألا فلتُفيقوا أيها المسلمون لما يُحاك لكم، ويُمكَر بكم !

واعلموا أنه لا يجوز لمسلمٍ أن يُؤيّد حزب النّفاق هذا، ولا يجوز دعمه بأيّ صورةٍ، وعلى أيّ شكل، ولو بأدنى إعانة !

بل البراءة منهم واجبة، والعداوة لهم لازمة، حتى يتوبوا ويَنزِعوا !

والله غالبٌ على أمره، وهو المُوفّق والمُستعان !



التذرّع بشُبهة .. تغيُّر الفتوى بتغيّر الزمان والمكان والحال !

كثيرًا ما تذرّع أهل كلّ باطل وبدعة ومخالفة، بهذه القاعدة !
وهي وإن كانت على أصولها وضوابطها صحيحة؛ إلا أنهم أساؤوا التعامل معها، واتّخذها أهل كلّ باطلٍ وبدعة؛ مطيّةً لنَيل هواهم !
خاصَّ المحسوبين على التيّار الإسلاميّ، في كثيرٍ من المسائل المعاصرة، كالانتخابات والبرلمانات والحدود، وكثير من الثوابت !
حتى فحُش الأمر وغلُظ، وطال العقائد المُحكمَة، والأصول الثابتة !
وحتّى نُفنّد هذه الشبهة، ونتبيّن وجه الاحتيال بها على الدّين وأهله؛ فلْنذكر على عَجلة، شيئًا ممّا يخصّ هذه القاعدة، من كلام أهل العلم، ولْنذكر الضوابط التي تُحصّنها من الزَّيف والتحريف، في نقاط:

أولًا: القاعدة بإجمال هي :
(تغيّر الفتوى واختلافها، بحسب تغيّر الأزمنة والأمكنة والأحوال).

ثانيًا: كما نرى فإنّ الذي يتغيّر إنما هي الفتوى لا الأحكام – وإن كان بعضهم ذكر الأحكام، لكنه عنى بها العُرف والعادة كما سيأتي– !
ففرقٌ كبير بين تغيّر الحكم، وما سيؤول إليه ذلك، وتغيّر الفتوى !

وفي ذلك يقول الشيخ محمد بن إبراهيم في فتاويه:
(وحُكْمُ الله ورسوله لا يختلف في ذاته باختلاف الأزمان وتطوّر الأحوال وتجدّد الحوادث، فإنه ما من قضية كائنة ما كانت إلا وحكمها في كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم نصاً أو ظاهراً أو استنباطًا أو غير ذلك. عَلِم ذلك من عَلِمَه وجَهِله من جَهِله).

ثمّ أنكر الشيخ المعنى المغلوط من القاعدة، فقال:
(وليس معنى ما ذكره العلماء من تَغيّر الفتوى بتغير الأحوال؛ ما ظنّه مَن قَلّ نصيبهم –

أو عُدِم – مِن معرفة مدارك الأحكام وعللها .. حيث ظنوا أن معنى ذلك، بحسب ما يلائم إرادتهم الشهوانية البهيمية، وأغراضهم الدنيوية، وتصوراتهم الخاطئة الوَبِيّة .. ولهذا تجدهم يُحَامُون عليها، ويجعلون النصوص تابعةً لها منقادة إليها مهما أمكنهم، فيُحَرّفون لذلك الكَلِم عن مواضعه).

ثم أوضح رحمه الله، المعنى الصحيح من القاعدة، فقال :

(وحينئذ مَعنى تَغيّر الفتوى بتغير الأحوال والأزمان؛ مُراد العلماء منه:

ما كان مُسْتَصْحَبة فيه الأصول الشرعية والعِلل المرعية، والمصالح التي جِنسها مُراد لله تعالى، ورسوله صلى الله عليه وسلم).

قلتُ :

إذًا فالأحكام الشرعيّة في نفسها، ثابتة مستقرّة بالوحي، لا تبديل فيها ولا نسخ، لا سيّما بعد انقطاع الوحي !

وإلا كان في ذلك تجويز لتحريف الدّين، وتشويه مضامينه، ونسخ شرائعه، وتحليل الحرام، وتحريم الحلال ..وليس هذا من الدّين!

لذا يقول الشّاطبيّ،متحدّثًا عن خصائص الشريعة:

(الثبوت من غير زوال .. فلذلك لا تجد فيها بعد كمالها نسخًا...ولا رفعًا لحكم من أحكامها، لا بحسب عموم المكلفين، ولا بحسب خصوص بعضهم، ولا بحسب زمان دون زمان، ولا حال دون حال !

بل ما أثبت سببًا؛ فهو سبب أبدًا لا يرتفع، وما كان شرطًا؛ فهو أبدًا شرط، وما كان واجبًا؛ فهو واجب أبدًا ... !

وهكذا جميع الأحكام؛ فلا زوال لها ولا تبدّل، ولو فرض بقاء التكليف إلى غير نهاية؛ لكانت أحكامها كذلك).

الموافقات

ثالثًا: الفتوى هي التي قد تتغيّر وتختلف .. لكونها استعمال للنصّ وتنزيلٌ له على وقائع قد تتفاوت وتختلف، وعادات وأعراف لا تتّحد وتتّسق، وهذا ما يجعلها من باب الاجتهاد المُرتَهن بشروطه لا على إطلاقه، بل ويلزم المُفتي في مثل ذلك؛ مراعاة هذا الاختلاف السابق، وإلا ضلّ في علمه، وأضلّ في فتواه !

وفي ذلك يقول القرافيّ رحمه الله، في الفروق :

(فمهما تجدّد في العُرف اعتَبرْه، ومهما سَقط أسقِطْه، ولا تَجمد على المسطور في الكتب طول عمرك، بل إذا جاءك رجل من غير أهل إقليمك يستفتيك؛ لا تجْرِه على عُرف بلدك، واسأله عن عُرف بلده، واجْره عليه وأفتِه به، دون عُرف بلدك والمُقرر في كتبك !

فهذا هو الحق الواضح .. والجمود على المنقولات أبدًا؛ ضلال في الدين، وجهل بمقاصد علماء المسلمين والسلف الماضين).

رابعًا: يظهر من كلام الإمام القرافي، الأخير .. أن التغيّر الذي عناه العلماء، إنما يكون في الأعراف والعادات، واختلاف الفتوى في ذلك، على حسب الأحوال والبلاد !

ولم يقصدوا أبدًا تغيّر الأحكام المستقرّة كما بينّا، وخاصةً المُجمَع عليه، والمعلوم بالضرورة من الدّين والعقائد وأصول الإيمان !

وفي ذلك يقول الشيخ عليّ حيدر :

(إن الأحكام التي تتغيّر بتغيّر الأزمان، هي الأحكام المُستندة على العرف والعادة .. لأنه بتغير الأزمان تتغير احتياجات الناس !

وبناءً على هذا التغيّر؛ يتبدل أيضًا العرف والعادة، وبتغير العرف والعادة؛ تتغير الأحكام حسبما أوضحنا آنفًا، بخلاف الأحكام المستندة على الأدلة الشرعية، التي لم تُبن على العرف والعادة فإنها لا تتغير).

انظر: درر الحكام شرح مجلة الأحكام

خامسًا: يجمع شتات التفصيل السابق، **ما ذكره الدكتور محمد الزحيلي، في كتابه "القواعد الفقهية" حيث قال :** (

- إن الأحكام الأساسية الثابتة في القرآن والسنة والتي جاءت الشريعة لتأسيسها بنصوصها الأصلية، الآمرة والناهية، كحرمة الظلم، وحرمة الزنى والربا، وشرب الخمر والسرقة .. فهذه لا تتبدل بتبدل الزمان، بل هي أصول جاءت بها الشريعة لإصلاح الزمان والأجيال، وتتغير وسائلها فقط .
- إن أركان الإسلام وما علم من الدين بالضرورة؛ لا يتغير ولا يتبدل، ويبقى ثابتًا كما ورد، وكما كان في العصر الأول .. لأنها لا تقبل التبديل والتغيير.
- جميع الأحكام التعبدية التي لا مجال للرأي فيها ولا للاجتهاد؛ لا تقبل التغيير ولا التبديل بتبدل الأزمان والأماكن والبلدان والأشخاص.
- إن أمور العقيدة أيضًا ثابتة لا تتغير ولا تتبدل ولا تقبل الاجتهاد، وهي ثابتة منذ نزولها ومن عهد الأنبياء والرسل السابقين، حتى تقوم الساعة، ولا تتغير بتغير الأزمان).

وأخيرًا .. أقول :

هل بقي قولٌ لقائل أو مُستدلّ بهذه القاعدة، من أدعياء السُّنة والحفاظ على الشريعة، على تحليل ما يتلبّسون به اليوم، من نواقض ظاهرة للدّين والإيمان، وتبديلٍ وتمييع للحلال والحرام ؟!!

فمِن معاونة الطاغوت، إلى إهدار الحقائق والحقوق، مرورًا بالمرجعيّة الدستوريّة الوضعيّة، وسنّها والتحاكم إليها، ثم مجاراة العلمانيين والليبراليين، ومهادنة من هم عداءٌ على الدين وأهله، حتى والَوا القاتل الظالم، وجلدوا بألسنةٍ حداد؛ المظلومين والمجاهدين الموحّدين، وانتهاءً بإقرار المُنكرات والمُكفّرات، في البرلمانات !

ثمّ يدّعون الانتماء للشريعة، والحفاظ على الثوابت !

وهل أبقيتم شيئًا .. أو بقي لكم شيء ؟!

فإنّا لله .. ولا حول ولا قوة إلا به !

أظهر المفاسد والموبقات، التي تمخّضَت عنها البرلمانات !!

لقد تمخّضت البرلمانات والانتخابات، عن مفاسد شتّى، وأضرارٍ عُظمى، في دين المسلمين وأنفسهم وممالكهم !

وذلك أشهر من أن يُذكَر، وأكثر من أن يُحصَر .. لكنّا نُنبّه على أظهرها، وما ذُكر إشارةٌ على ما لم يُذكَر .. **فمِن أعظم المفاسد :**

- اعتماد النُّظم الغربية الطاغوتية – كالديمقراطية والليبرالية والعلمانية –؛ كنُظُم حكمٍ قاضية مهيمنة، على دين المسلمين وأنفسهم وأموالهم وأعراضهم، لتحلّ محلّ الدين الإسلامي، وأحكامه وتشريعاته. والله يقول:

﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾

- مما ترتب عليه؛ منح حفنة من البشر الحقّ المطلق – الذي لا يكون إلا لله –؛ في السيادة والحاكمية والتشريع، حتى صاروا أربابًا مشرّعين من دون الله، بعد أن انتخبهم الناس نوّابًا وأعضاءً، تحت قبّة هذه البرلمانات، فصاروا طواغيت مُشرّعين، وناخبوهم رقيقًا مُذلَّلين!

والله يقول: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾

فصار النُّوّاب يُحلّلون ويُحرّمون، والناخبون يسمعون ويطيعون !

- فنتج عن ذلك؛ الإعراض عن حكم الله وكلماته، وإعلاء دساتير اليهود والنصارى، وتمكين الكافرين من المسلمين، وجعْل كلمتهم هي العليا، وصار لهم على المؤمنين سبيل !

مع أن الله يقول: ﴿وَلَن يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ وهؤلاء جعلوا لهم علينا سبيلًا.

- وزاد الطين بلّة؛ فتح باب الحرّيات والانفتاحات، والتحرّر من كل قيمة وفضيلة، حتى أُبيح الزنا، والعُري، والدياثة، والخيانة، وانتشرت الرزيلة، وظهرت الفاحشة، وانتُهكت الأعراض، واختلطت الأنساب، وفسدَت المجتمعات، وانتكسَت الفِطَر .. !

حتى طالت الحريات؛ الدين والعقائد، فسُبّ الله ورسولُه ودينُه، وانتُقص من قدر

أمهات المؤمنين، وطُعن في صحابة النبي الأمين، وانتشر الكفر والإلحاد، ومُزّق الدّين تمزيقًا، ونِيل من ثوابته وأصوله وشعائره.. فإنّا لله وإنا إليه راجعون !

كلّ ذلك بسبب هذه الدساتير الخبيثة الطاغوتية، والتي ضمنَت التحلّل والمروق والكفر والزندقة، وفتحت أبواب الكفر على مصارعها، بل وحمَت وكفَلت الديانات الباطلة، وبارَكت الردّة السافرة، حتى مرق العباد من دين الله وانسلخوا !

والله يقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾

- ونتج كذلك من المفاسد؛ تصديق الكاذب، وتكذيب الصادق، وائتمان الخائن، وتخوين الأمين، ونطقَت الرويبضة، وتكلم السفهاء، في أمر العامّة والخاصّة، ووُلّي النساء، بل الداعرات منهنّ، وصار للداعرين والماجنين على الصالحين سبيل .. فضُيّعَت الأمانة، ووُسّد الأمر إلى غير أهله ! ونبيّنا يُحذّر من مثل ذا (فانتظِر الساعة).
- ومن أعظم المفاسد كذلك؛ تضييع الضرورات الخمس، التي جاءت بحفظها الشريعة، وهي الدين والنفس والعرض والمال والعقل .. فتفنّنت هذه البرلمانات بقوانينها الوضعية، في إهدار قيمة هذه الضروريات، وتضييع حقوقها، وتلاعبَت بصيانتها وحفظها !

حتى تجرّأ الناس على الدّين فأهانوه، وعلى الدم فأراقوه، وعلى العرض فانتهكوه، وعلى المال فاستحلّوه، وعلى العقل فدنّسوه !

والله يقول: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَن يَتَعَدّ حُدُودَ اللهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾

- ومن أخطر هذه المفاسد وأشنعها؛ ما جنته هذه البرلمانات، على المسلمين ووحدتهم وجماعتهم، فأحدثَت تحزّباتٍ مقيتة، وعصبيّاتٍ بغيضة، وولاءاتٍ ضيّقة .. فتمزّق شمل المسلمين وتفرّقوا، وصار الولاء والحبّ للحزب والجماعة ولو كان نصرانيًّا، والبراء من غير حزبه ولو كان مسلمًا ربّانيًّا، وعادَت من جديد بين المسلمين؛ حميّة الجاهليّة، ونادَى كلّ مُتعصّبٍ مُغيّب .. واحزباه !

وعلى ذا .. استُحلّت الدماء المعصومة، وأُطلِقت بالقذف الألسنة الحداد، وانفرط بين المسلمين عقد الولاء، وحلّت مكانه الشّحناء والبغضاء !

ونبيّنا يقول :

(... ولا تباغضوا، ولا تدابروا ... وكونوا عباد الله إخوانًا، المسلم أخو المسلم، لا يظلمه ولا يخذله ولا يحقره ... كل المسلم على المسلم حرام : دمه وماله وعرضه).

وختامًا .. فهذا كلّه غيضٌ من فيض، مما جلبَته البرلمانات والنُّظم الطاغوتية، من بلايا ورزايا ومهلكات وكفريّات، عادت على المسلمين بالضرر والخطر، في أمر دينهم وأنفسهم وبلادهم ودنياهم .. وما لم يُذكَر من مفاسد؛ أكثر مما ذُكر .. فمتى يُفيق النائمون ؟!

خاتمة وخلاصة .. دَعُوها فإنها مُنتنة !!

قد قيل: إنه من الجنون أو الغباء .. أن تُكرّر الشيء ذاته، بنفس أسبابه ومُعطياته، ثم تطلب له نتيجة مختلفة !

حقًّا ذاك في غالبه؛ يتجاوز كل جنون .. حينما تتنازل يومًا عن مبادئك وأدبياتك، ظنًّا منك أن الزمان غير الزمان، وأن تأخّرك ربما يُكلّف الإسلام والدعوة، الشيء الكثير والخسار المرير، فسارعتَ إلى تكوين حزب، وشاركتَ في انتخابات وبرلمان، وسلكتَ سُبل السياسة وخُبثها، واضطررتَ إلى منافقة كلّ من هبَّ ودبّ، وداهنتَ كثيرًا على حساب دينك وثوابتك، ورفعتَ شعاراتٍ رنّانة، جذبتَ بها الأتباع والصالحين، ووثقوا فيك ظنًّا كذلك منهم وتأويلًا، ثمّ ما لبثتَ أن تنكّر لك طاغوت الداخل، وأسياد الخارِج، ولم يرضوا عنك، وألصقوا بك كلّ تهمة وفاحشة، حتى استُبيحت الدماء، وانتُهكت الأعراض، وظهر الفساد، وحُورب الدّين وأهله على مرأى منك ومسمع، وفشلَت تجربتك، وتُيقّن خطأ اجتهادك وتأويلك، وأبى الله إلا أن يكون ذلك .. عيانًا بيانًا، جهارًا نهارًا، كي لا يبقى لعالِم أو جاهل؛ تأويلٌ أو حجّة !

ثمّ ها أنت ذا .. تُعاود الكرَّة، وتُخالف السُّنن، وتُعارض المنقول والمعقول، وترفع من جديد نفس شعاراتك الوهميّة، وتُبدي نفس تعلّلاتك المرَضيّة، وشُبهاتك الغويّة .. !

والزمان هو هو، والتجربة نفسها، والمُعطيات كما هي، واللاعبون كما هم، بل قد أبصر كلّ ذي لُبّ وعقل؛ أنهم حاميها وحراميها، وأنهم العدوّ حقًّا وصدقًا ويقينًا !

بل زاد الطّين بلّة، أنك هذه المرّة تصطفّ مع الطاغوت وأسياده وعبيده، في خندقٍ واحد!

فهل بقي لمشارك في هذه المسرحيّة الانتخابية؛ عذر ؟!

وهل بقي بعد ذلك تأويل أو شُبهة ؟!

والله ما بقي إلا الضلال، وماذا بعد الحقّ إلا هو ؟!!

فلا تخدع نفسك والناسَ، بالمكر والحِيلة، وتُعمّي عليهم الحقيقة المريرة، عبرَ المفاهيم

الخادعة، والمُسمّيات الماكرة، فتُلفِّق لهذه المسرحية الانتخابية الطاغوتية؛ مسمّيات غير اسمها، ولباسًا دون لباسها ..

فتارة: مصلحة الدعوة،

وثانية: درء المفاسد،

وثالثة: المشاركة السياسية،

ورابعة: منبر الدعوة،

وخامسة: نوع من الجهاد –كما عليه الإخوان –،

وسادسة: نُصرة الدّين ورايته ... إلخ.

شأنهم في تغيير المسمّيات، وقلب الحقائق؛ شأن إبليس عياذًا بالله، الذي سمّى شجرة المعصية؛ جنة الخُلد !

فلا تغترّوا أيها المسلمون بهذه الحِيَل من جديد، فما بقي لعالِم أو جاهل؛ تأويلٌ أو عُذر! فهذه الانتخابات والبرلمانات؛ مجالس شركية كُفريّة طاغوتيّة، تُشرك بالله، وتُحارب دينَه وأولياءَه، وتحكم بقانون بلجيكا وفرنسا وإسرائيل وأمريكا، ولا تحكم أبدًا بشرع الله الذي أنزل !

وأجهر بها لله .. في وجه كلّ عضو مُنتخَب، وكل مؤيّدٍ مُنتخِب، ومن رضي وتابَع، وصفّق وشايَع، وحشدَ وبايَع، عالمًا كان أو عاميًّا .. إن كلّ مشارك داخل هذا البرلمان؛ هو كافرٌ عينًا بالله وكتابه ورسوله، وإن صلَّى وصام، وقام من ليله حتى تورَّمت منه الأقدام؛ فقد رضي بغير الله حاكمًا ومُشرّعًا، واختار حكم الطاغوت ورفْع اسمِه ورايتِه، مُختارًا غير مُكرَه، ومُقتنعًا غير مُوسوس، وعالمًا غير جاهل، ومُبرِّرًا ومُنافحًا بعقله ولُبّه، فلا اعتبار حينئذٍ بتصريحه وقصده، لأنه أتى الكفرَ الأكبرَ عامدًا مع زوال الأعذار، وليس له تأويلٌ سائغ هذه المرّة، فقد بطل تأويله بواقعٍ حيّ يراه كلّ مُبصرٍ، وقد كان هو أحد أبطاله ومُمثّليه !

وليحذَر كلّ داعٍ إلى تأييد مرشَّحٍ أو حزب، عالمًا كان أو شيخًا أو عاميًّا .. فإن الداعي إلى الكفر؛ كافرٌ بالله عينًا ولا كرامة !

وقد ذكر ابن القيّم رحمه الله، في إغاثة اللهفان:

(من أشار على امرأةٍ بأن ترتدّ، لتَطلق من زوجها؛ فهو كافرٌ بذلك).

فكيف بمن يشير على شعبٍ وأمّة، بل ويُقنعهم ويُنظّر لهم ويدفعهم دفعًا، إلى الكفر البواح، عبرَ هذه المجالس والبرلمانات الطاغوتية الشركية ؟!!

وأما فتاوى العلماء السابقين، والذين قضَوا نحبهم؛ فلا يجوز سحبها على هذا الواقع، الذي لم يشهدوه بما جدّ من وقائعه، خاصّةً هذه المسرحية المتكررة في زمنٍ واحد، لم يختلف إلا زيادةً في الكفر والطغيان، فمن كان متأوّلًا بحُجّة من السابقين في زمانه، وكان أهلًا للاجتهاد؛ فأسأل الله أن يتجاوز عنه، وقد اتّبعناه على ذلك حينًا – والله يعفو ويغفر –، أما المعاصرون؛ فليس لهم تأويلٌ يسوغ هذه المرّة، ولا حُجةٌ تُقبَل، لما قدَّمناه !

وهذه كلّها أحكام الدنيا على ما ظهر .. وقد يكون أحدهم عند ربّنا في جناتٍ ونهَر !

وختامًا .. أستغفر الله لنفسي وللمسلمين؛ من مشاركاتٍ أو تأييدٍ سبق، وأسأله تعالى الهداية لكلّ مُغرّرٍ به ومن تاب ولحق !

والقول ما قال الله : ﴿فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾

والله يغفر ويرحم، ويتوب ويعفو !

